



الاستراتيجية التركية في شرق البحر المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا (مقاربة جيوبوليتيكية)

The Turkish strategic vision in the eastern Mediterranean: (A geopolitical approach)

أ.م.د. باسل محسن مهنا

الباحث حيدر كريم كاظم

كلية العلوم السياسية / جامعة الكوفة

Asst Prof Dr. Basil Muhsin Muhanna

Researcher Haider Karim Kadhem

Faculty of Political Science / University of Kufa

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.175\(A\).18441](https://doi.org/10.36322/jksc.175(A).18441)

المخلص:

تسعى هذه الدراسة إلى بيان علاقة التأثير والتأثير بين الرؤى الجيوبوليتيكية والسلوك التركي تجاه منطقة شرق البحر المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا، إذ تبنت العديد من القوى الفاعلة، بعض المفاهيم الجيوبوليتيكية في استراتيجياتها، في إطار بحثها عن المكانة، فعلى سبيل المثال اعتمدت الولايات المتحدة وبريطانيا ومانيا في القرن العشرين، على النظريات الجيوبوليتيكية التي تعتمد على توظيف الجغرافيا في تشكيل سياساتها الخارجية لتعزيز قوتها ومكانتها في الساحة العالمية. وفي تركيا كانت لبعض هذه المفاهيم الجيوبوليتيكية أهمية في تصورات ورؤى منظري حزب العدالة والتنمية، فمنذ بداية القرن الحادي والعشرين، وظفت تركيا المفاهيم الجيوبوليتيكية في سياستها، ومن هنا سعى منظرو حزب العدالة والتنمية إلى توظيف مفاهيم الجيوبوليتيكية في بناء تصورات فكرية ذات أبعاد جغرافية لحث تركيا على انتهاج سياسة خارجية نشطة تحيي مكانتها التاريخية وقوتها المؤثرة، وتلبي مصالحها الحيوية المتنامية.

الكلمات المفتاحية: جيوبوليتيكية، استراتيجية، سياسة خارجية، تركيا، البحر المتوسط- ليبيا.

Abstract:





Many active powers seek for the prestige and influence within their regional environment through adopted some geopolitical concepts in their strategies. For example, the United States, Britain and Germany in the twentieth century relied on geopolitical theories to strengthen their power and position in the world stage by focusing on geography employment in the building of their foreign policies In Turkey, some of these geopolitical concepts were important in the perceptions and visions of the justice and development party (AKP) theorists .It has employed geopolitical concepts in its foreign policy Since the beginning of the twenty–first century, then it sought to restore its power, historical revival and geographical position, through its geographical location, which represents one of the influential pillars on international politics, so we can consider it as cornerstone of current Turkish policy. Turkey's perceptions on the surrounding regional areas have changed from being a source of threats to a strategic depth with many opportunities. Hence, the AK Party theorists sought to employ the concepts of geopolitics in building thought perceptions based on geographical dimensions to urge Turkey for adopting an active foreign policy that would revive its historical status, influential power, and fulfill its vital growing interests.

Keywords: Strategy – foreign policy – Turkey – Mediterranean – Libya.





المنهج الاستقرائي والمدخل الجيوبوليتيكي. لتفسير التحرك التركي تجاه شرق البحر المتوسط, من خلال الرؤية الجيوبوليتيكية لفرض توازن القوى. أهمية الدراسة:

حظي موضوع التنافس الجيوستراتيجي في شرق البحر المتوسط اهتمامًا كبيرًا من قبل القوى الإقليمية والدولية؛ لما لمنطقة الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط من أهمية إستراتيجية في المشهد الجيوسياسي الإقليمي والدولي، ولما تتمتع به من غنى في مواردها الطبيعية وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي. وأثار تنامي الدور التركي في ليبيا العديد من ردود الفعل داخل ليبيا وخارجها، وغير من المعادلة السياسية والعسكرية بعد أن مكن حكومة الوفاق من التصدي لهجوم قوات "خليفة حفتر"، فضلًا عن ردود الأفعال الإقليمية والدولية.

إن ما يفرض دراسة الموضوع من منظور جيوبوليتيكي، هي التصورات التركية الجديدة أن المناطق القريبة من تركيا تشكل الأساس الجيوبوليتيكي لإستراتيجية السياسة الخارجية التركية، بما يسهم في تعزيز مكانتها الدولية وتوسيع تأثيرها الإقليمي، إذ أن تصور العمق الإستراتيجي موقع تركيا الجغرافي وإرثها التاريخي، يجعل من منطقة الشرق الأوسط ولا سيما شرق البحر المتوسط حديقة خليفة، وفقًا للوصف الجيوبوليتيكي.

-إشكالية الدراسة:

يساهم الجيوبوليتيك في رسم مسار السياسة الخارجية التركي؛ فبجانب محورية موقعها الجغرافي، تتواجد عوامل لها نفس درجة التأثير في تحديد علاقاتها مع محيطها الإقليمي والدولي مثل التاريخ والقومية وتوازن القوة. ففي هذا السياق، تدور إشكالية البحث حول تساؤل رئيسي مفاده: ما هي الاعتبارات الجيوبوليتيكية المحددة لكيفية تعامل السياسة الخارجية التركية مع دول الجوار؟. وما مدى تأثير المعطيات الجيوبوليتيكية على التدخل العسكري التركي في ليبيا وما هي تداعياته؟.





ولتفكيك هذه الإشكالية نحاول طرح الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما هي الأهمية الجيوبوليتيكية التي تمثلها ليبيا لتركيا؟.

٢- ما هو سياق التدخل العسكري التركي في ليبيا؟.

٣- ماهي تداعيات التدخل العسكري التركي إقليمياً ودولياً؟.

ونحاول في هذه الدراسة إثبات صحة الفرضية التالية: تعتبر الأهمية الجيوبوليتيكية لليبيا والمصلحة القومية التركية أهم دوافع التدخل العسكري التركي في ليبيا.
-منهجية الدراسة:

تعددت مناهج الدراسة لما فرضته تشعبات الموضوع

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي؛ إذ يقوم بملاحظة الواقع السياسي بهدف تقديم صورة وصفية. استند الباحث إلى هذا المنهج لملاحظة وتحليل جيوبوليتيك تركيا النابع من المحددات الجغرافية، ومن ثم استخلاص نتائج محددة ساعدت الباحث على فهم علاقة تركيا بدول الجوار. وترتكز الدراسة إلى المدخل الجيوبوليتيكي كإطار للتحليل والتفسير؛ إذ يعتبر أحد المداخل التي تفسر صراع الدول الساعية إلى الهيمنة والنفوذ، فمن خلال ما يصوغه علم الجيوبوليتيك من مفاهيم، وما يكشف عنه من حقائق، فهو يسهم في تشكيل مبادئ لصانع القرار ويؤثر على مدركاته وتصورات له للدولة. ويضع المدخل الجيوبوليتيكي تصوراً للسياسة الخارجية.

كما تم الاستعانة بالمقاربة التاريخية: من خلال استعراض موجز للعلاقات بين تركيا وليبيا.

المقاربة التحليلية: لتحليل الرؤى والافكار التي تحدد موقع تركيا ومكانتها، ومكانة الأقاليم المحيطة بها لا سيما شرق البحر المتوسط.





المبحث الأول: الإستراتيجية البحرية التركية في شرق البحر المتوسط:

عند الحديث عن سياسة تركيا المعاصرة في شرق البحر المتوسط، لابد من التطرق إلى دور الأفكار الجيوبوليتيكية التي طرحها منظرو حزب العدالة والتنمية، وخاصةً أحمد داود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي" موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. إذ تحدد الجغرافيا رؤى قادة الدول، وتؤثر في صناعة قراراتهم في السياسة الخارجية. لذا سيتم تناول السياسة الخارجية في شرق البحر المتوسط في إطارها الفكري وسلوكها الخارجي.

المطلب الأول: الرؤية الإستراتيجية التركية إلى شرق المتوسط

تبنت العديد من القوى الفاعلة، بعض المفاهيم الجيوبوليتيكية - التي نظر لها المفكرين- في استراتيجياتها، في إطار بحثها عن المكانة في محيطها الإقليمي، أو لبسط النفوذ فيه، فعلى سبيل المثال اعتمدت الولايات المتحدة وبريطانيا ومانيا في القرن العشرين، على النظريات الجيوبوليتيكية التي تعتمد على توظيف الجغرافيا في تشكيل سياساتها الخارجية لتعزيز قوتها ومكانتها في الساحة العالمية. ومن بين هؤلاء المفكرين الجيوبولتيكيين "ألفريد ماهان"^(*) الذي حث الولايات المتحدة على التطلع للخارج وتحقيق السيطرة عبر بناء قوة بحرية عالمية. و"هالفورد ماكندر"^(**) الذي وضع تصورات جغرافية تهدف إلى تحفيز بريطانيا على إحياء مكانتها ودورها العالمي^(٢).

و"فريدريك راتزل"^(*) الذي حث المانيا على التوسع المستمر وضم المزيد من الأراضي بإعتبارها "مجالاً حيويًا" يلبي حاجات المانيا. وقد ركز "راتزل" على العلاقة بين الجغرافيا والسياسة، ونظر إلى الدولة بوصفها "كائنًا حيًا" تتطلب المزيد من الأراضي والموارد الطبيعية لكي تستمر وتتمو. وأن البحر يوفر الفرص والطرق الطبيعية لتوسيع الأراضي؛ فالدول القوية والناجحة لن تكتفي بالحدود الموجودة^(٣). وفي تركيا كانت لبعض هذه المفاهيم الجيوبولتيكية أهمية في تصورات ورؤى منظرو حزب العدالة والتنمية، فمنذ بداية القرن الحادي والعشرين، وظفت تركيا المفاهيم الجيوبولتيكية في سياستها، وسعت إلى





استعادة قوتها وإحياء مكانتها التاريخي والجغرافية، من خلال موقعها الجغرافي الذي يمثل أحد المفردات المؤثرة في السياسة الدولية، وهو حجر الأساس للسياسة التركية الحالية^(٤).

تعود رؤى السيطرة البحرية وإظهار نفوذ الدولة في تركيا إلى عهد السلطنة العثمانية، إذ تعد تركيا دولة بحرية، ليس من منظور جغرافي يتعلق بموقعها على سواحل طويلة فحسب، وإنما أيضاً من منظور تاريخي ممتد ارتبط بسياسات وممارسات بحرية، في عهد السلطنة العثمانية، أدت إلى الهيمنة على البحار الواقعة عليها، مثل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وإلى وجود فاعل في البحر الأحمر والخليج العربي، فضلاً عن الانخراط بتأمين الطريق البحرية التجارية إلى سواحل الهند، وقد بلغت الهيمنة العثمانية على البحار أوجها في عهد السلطانين (سليم الأول وسليمان القانوني)^(٥).

هنا تتكون اتجاهات السياسة التركية بتأثير ديناميتين رئيسيتين، الأولى، هي تأثير الجغرافيا والموقع في المخيال السياسي والتاريخي للسياسات التركية. والثانية، هي استخدام الأتراك لمداركهم وإمكاناتهم السياسية والمعنوية الناشئة حول موقع البلاد في تفاعلاتهم الخارجية وموقفهم من السياسات الدولية. هذه المدارك التركية حول الجغرافيا تزيد كثيراً في طبيعة التفاعلات وتلمس مصادر التهديد، والفرص، وهذه ليست موجودة بذاتها، إنما هي: (إمكان، احتمال، رؤية، استعداد)؛ في أن تصبح فرصة أو تهديداً، وقد تصبح هذا وذاك معاً. وإذا كانت للجغرافيا أهمية كبيرة في السياسة، فهي أهمية (ساكنة)، مرتبطة بالوعي والاستعداد والإمكان لدى صانع السياسة، وبجملة عوامل أخرى^(٦).

ومن هنا سعى منظرو حزب العدالة والتنمية إلى توظيف مفاهيم الجيوبولتكس في بناء تصورات فكرية ذات أبعاد جغرافية لحث تركيا على انتهاج سياسه خارجية نشطة في منطقة الشرق الأوسط تحيي قوتها ومكانتها التاريخية، وتلبي مصالحها الحيوية المتنامية. وقد ناقش أحمد داود أوغلو في كتابه "العمق الإستراتيجي" الصادر عام ٢٠٠١، أفكار (ماهان وماكندر وسبيكمان)^(٧)، وركز أوغلو على دور الجغرافيا في إعادة تعريف موقع تركيا الجغرافي بالقول "تقع تركيا في موقع مركزي من مناطق العبور، ولساحات





من النفط القابل للاستخراج^(١٤). والتي رافقها عقد تحالفات إقليمية مثل الشراكة بين إسرائيل واليونان وقبرص ومصر التي أنشأت منتدى غاز شرق المتوسط "EMGO"، وتوقيع اتفاقية تحديد الحدود البحرية بين اليونان ومصر، وفي سياق تنافس تركيا في الشرق الأوسط مع أطراف إقليمية أخرى مثل مصر والإمارات والسعودية، ومع فرنسا وروسيا، بدأت تتبلور سياسة تركيا البحرية الجديدة المرتبطة قانونياً باستمرار اتفاقها مع ليبيا، كما سنبين لاحقاً^(١٥).

وتعد نظرية "الوطن الأزرق" التي حددها أحد الضباط القوميين وهو الأدميرال "جيم غوردنيز" عام ٢٠٠٦، ثم طورها رئيس الأركان السابق في البحرية التركية الأدميرال "جهاد ياجي" إلى عقيدة البحرية التركية، هي الأساس الأيديولوجي للسياسة التدخلية التركية في شرق المتوسط، والتي تعني توسع تركيا في الحدود البحرية لتشمل مساحة تقدر بحوالي (٤٦٢) ألف متر مربع^(١٦)، والهيمنة على المنطقة الاقتصادية الخالصة على المياه الإقليمية المجاورة والجرف القاري لشرق البحر الأبيض المتوسط. وشدد "غوردنيز" على أنه "لا يمكن إهمال البحار مرة أخرى، لا يمكن إبعادنا عن الجغرافيا السياسية للبحر الأبيض المتوسط، وحضارة البحر الأبيض المتوسط"، وتساءل حول كيفية "مقاومة الأعداء الذين يريدون أن يروا تركيا غير ساحلية"^(١٧). ولاحقاً تم تصميم الدفاع عن هذه الحدود المتوقعة من خلال الوسائل العسكرية، وإعادة الاعتبار لتركيا كقوة بحرية، فضلاً عن السعي للاستقلالية الجيوستراتيجية وأمن الطاقة من خلال الوصول إلى الموارد الهيدروكربونية^(١٨). وبناءً على هذه العقيدة أجرى الأسطول التركي في آذار/ مارس ٢٠١٩، مناورات في شرق المتوسط تحت اسم "الوطن المائي". وقد كانت هذه المرة الأولى في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة، التي تقوم فيها القوات البحرية التركية في اختبار قدراتها في البحر الأسود وبحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط في نفس الوقت. مما يؤسس لنظرة مستقبلية لقدرات القوات البحرية التركية^(١٩).





إلى زيادة نفوذ تركيا في منطقة شرق المتوسط، خاصةً مع الاستكشافات الجديدة للغاز الطبيعي في المنطقة^(٢٦)، فتطبيق الاتفاقية البحرية سوف يجعل (١٠٠) كيلو متر مربع بحري تحت السيادة التركية الأمر الذي يعني وصول تركيا إلى منتصف البحر المتوسط على حساب اليونان وقبرص^(٢٧).

وبالتالي يمكن تحديد دوافع وأهداف تركيا من الاتفاقية البحرية الموقعة مع ليبيا فيما يأتي:

١- يعتبر هذا الاتفاق مع ليبيا اتفاقاً تاريخياً لأنه يمثل أول صفقة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا مع دولة ساحلية باستثناء قبرص التركية، وسوف يزيد الجرف القاري لتركيا في المنطقة المذكورة ما يقارب (٣٠) في المئة^(٢٨).

٢- أثار ظهور تحالفات إقليمية جديدة في شرق المتوسط المخاوف الأمنية التركية؛ مثل الشراكة بين إسرائيل واليونان وقبرص ومصر. فقد إنشأت هذه الدول "منتدى غاز شرق المتوسط" الذي حظي بدعم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، واستثنى كلاً من (تركيا وشمال قبرص وسورية ولبنان)، وقد عمق إنشاء هذا المنتدى مخاوف تركيا من الاستبعاد وشعورها بالتهديد، مما جعل تركيا تقوم بزيادة وجودها العسكري والبحري والسعي لبلورة سياستها البحرية الجديدة^(٢٩).

٣- إعطاء تركيا الحقوق السياسية والقانونية في أي مساعي مستقبلية لتوسيع نفوذها في شرق المتوسط وتوفير الحماية اللازمة لحقوقها الكاملة في هذه المنطقة فيما يخص أعمال الحفر والتنقيب.

٤- منع المحاولات اليونانية من ترسيم حدودها مع الجانب المصري وقبرص اليونانية عبر جزر (كريت وميس)^(٣٠).

٥- إحباط المحاولات الدولية لمحاولة عزل تركيا في هذه المنطقة، إذ أن الاتفاقية البحرية تضيف لتركيا شريكاً في شرق المتوسط، بدلاً من المواجهة المنفردة لكتلة من الدول تجمع كلاً من (مصر وإسرائيل وقبرص واليونان)، التي تعمل على عزل واستبعاد تركيا في ظل التنافس على كميات هائلة من موارد





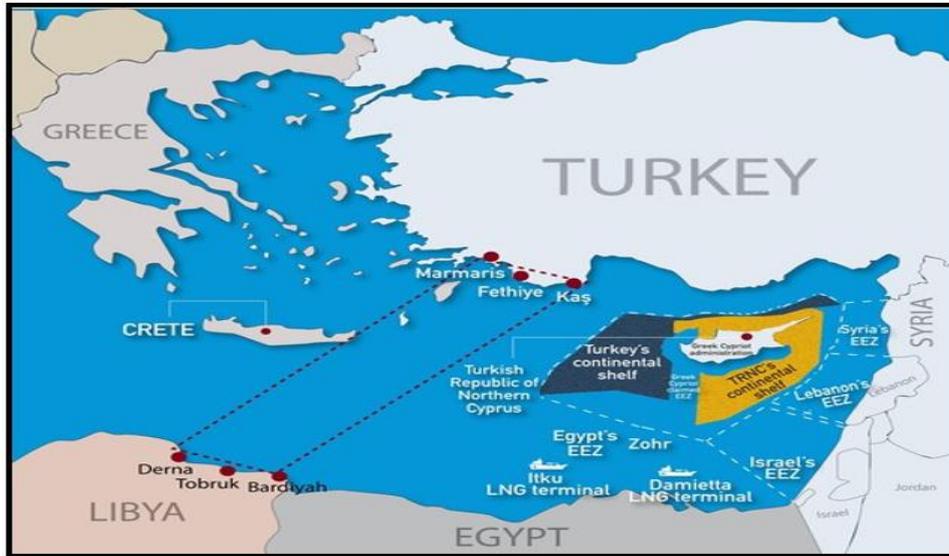
الطاقة المكتشفة في شرق البحر المتوسط والتي تحتاج لها تركيا بقوة لتمارس قدرًا أعلى من الاستقلال في سياستها الخارجية^(٣١).

٦- إعطاء جميع الدول التي عملت على اكتشاف موارد الطاقة في منطقة شرق المتوسط فكرة أساسية بأن التعاون مع تركيا هو الخيار الأفضل في النواحي الاقتصادية والأمنية والسياسية^(٣٢).

٧- تلبية حاجات البلد من النفط والغاز وتقليص الاعتماد على الغاز الروسي؛ إذ تعتمد تركيا على الغاز المستورد بنسبة (٩٨) في المئة. لذلك فإن توقعات زيادة اعتماد تركيا على إنتاجها الخاص من منطقة شرق المتوسط بعد الاكتشافات الضخمة، يجعلها تنتهج سياسته عسكرية بحرية تدخلية، وخاصةً بعد أن الاكتشافات الأخيرة في شرق المتوسط.

وبالتالي ستواصل تركيا السعي لتحقيق أهدافها، بأن تكون جسرًا لعبور الطاقة عبر أراضيها من آسيا إلى أوروبا، وهو مما سيعزز مكانتها الجيوسياسية^(٣٣).

الخريطة رقم (٢) المناطق البحرية التي تم الاتفاق عليها بين تركيا وليبيا





أحمد سلطان، استعادة العمق المائي وإلغاء اتفاقية لوزان عملياً.. ماذا وراء استراتيجية "الوطن الأزرق" التركية؟، عربي بوست، ص ٢، تاريخ النشر ٢٠٢١/٣/١١، تاريخ المشاهدة ٢٠٢١/٥/١٢، مصدر متاح على الرابط التالي: [/https://arabicpost.net/opinions/2021/03/11](https://arabicpost.net/opinions/2021/03/11).

المبحث الثاني: التدخل العسكري التركي في ليبيا:

تعتبر العلاقات التركية - الليبية علاقات عميقة تاريخياً، إذ تعود إلى عام ١٥٥٢، عندما كانت ليبيا جزءاً من السلطنة العثمانية حتى عام ١٩١١، وجزءاً مهماً من إستراتيجيتها في فرض السيادة في سواحل المتوسط وإفريقيا في ظل تنافسها مع عدد من القوى الأوروبية وخاصةً فرنسا^(٣٤).

تمثل ليبيا أهمية في الإدراك الإستراتيجي التركي، من عدة منطلقات، فليبيا إرث عثماني قديم تسعى تركيا لاستعادته، وموطئ قدم لها يمنحها عمق إستراتيجياً وفق المنهج الجيوبوليتيكي في شرق المتوسط، وأحد بوابات تركيا لإفريقيا، ولها أهمية أيضاً في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي. فضلاً على أن ليبيا هي جزء من البلدان التي شهدت ما يسمى "ثورات الربيع العربي"، ومن ثم سعت تركيا للمساهمة في لعب دور ورسم خارطة ليبيا الجديدة بما يتوافق مع مصالحها وأهدافها، على اعتبار أن المصلحة القومية تعتبر المحرك الرئيس لأي دولة في سياستها الخارجية^(٣٥). فبعد سقوط القذافي، كان الرئيس أردوغان أحد رؤساء الدول الأوائل الذين زاروا ليبيا. كما كانت تركيا أيضاً أول بلد يعين مبعوثاً في طرابلس^(٣٦).

وقد شكلت عودة النفوذ التركي إلى ليبيا، هدفاً لحكومة الرئيس أردوغان لما تحتويه من فرص استثمارية واعدة وموارد نفطية وعوامل جيوسياسية كبيرة، فضلاً عن كونها نقطة انطلاق للنفوذ التركي في عمق شرق البحر المتوسط. وقد استغلت تركيا مرحلة الصراع والانقسام التي تشهدها ليبيا، كفرصة مناسبة في توسيع النفوذ التركي في منطقة الشرق الأوسط، وتعد الاتفاقية العسكرية والأمنية مع ليبيا جزءاً أساسياً من السياسة البحرية التركية الجديدة وامتداداً ضرورياً لها، ولهذا وجه أردوغان قيادات الجيش لتطوير قواته البحرية لتحقيق مزيدٍ من الحضور العسكري في شرق المتوسط، وتحدي القوى الإقليمية والدولية^(٣٧).





ويمكن توضيح ذلك من خلال: أولاً- دوافع التدخل العسكري التركي في ليبيا.
ثانياً- سياق التدخل العسكري.

ثالثاً- مواقف القوى الدولية والإقليمية المتضررة من التدخل العسكري التركي.
المطلب الأول: دوافع التدخل العسكري التركي في ليبيا
أولاً- الدوافع الجيوستراتيجية:

تهدف تركيا من وراء تدخلها العسكري في ليبيا إلى مواجهة المشروع اليوناني القبرصي في شرق المتوسط، والرد على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين كلاً من مصر واليونان وقبرص، لذلك لجأت تركيا إلى توقيع الاتفاقية البحرية مع "حكومة الوفاق" حول تحديد الحقوق البحرية مع ليبيا، وهكذا أصبحت ليبيا ضمناً لتأمين مصالح تركيا في شرق المتوسط، وبات استمرار حكومة الوفاق في الحكم أمراً استراتيجياً لتركيا للحفاظ على اتفاقية تحديد الحدود البحرية لمواجهة دول شرق المتوسط^(٣٨).

ثانياً- الدوافع الاقتصادية:

تولي تركيا اهتماماً كبيراً بالبعد الاقتصادي، وتتطلع إلى أن تكون قوة اقتصادية أكبر من خلال المزوجة بين التنمية السياسية والقدرات الاقتصادية، وتحتل منطقة شرق البحر مكانة كبيرة في الطموحات الاقتصادية التركية. وقد تركزت اهتمامات تركيا في ليبيا، قبل اندلاع ما يسمى "ثورات الربيع العربي"، وما بعدها على تعزيز مصالحها الاقتصادية^(٣٩).

أ- قطاع الطاقة:

تفتقر تركيا لمصادر الطاقة، وتعتمد على الاستيراد بنسبة تقدر بـ (٩٥) في المئة لسد احتياجاتها من الطاقة، وبفرض نفوذها وسيطرتها على الأراضي الليبية تكون تركيا قد حصلت على مورد دائم ومتجدد لسد احتياجاتها من الطاقة^(٤٠). إذ تحتل ليبيا المركز الخامس عربياً في احتياطي النفط الخام، والذي يصل إلى (٤٨,٥) مليار برميل، وهو ما يعادل (٣,٧٦) في المئة من الاحتياطي العالمي. وبالنسبة





لاحتياطي الغاز الطبيعي، جاءت ليبيا في المركز الثامن عربياً باحتياطي يقدر بـ (١,٥) ترليون متر مكعب، بحسب نشرة "أوبك" لعام ٢٠١٧. كما تتصدر ليبيا الدول العربية في احتياطات النفط الصخري، وقد ارتفعت احتياطاتها من (٤٨) مليار برميل إلى (٧٤) مليار برميل، كما ارتفعت احتياطات الغاز الليبي إلى ثلاثة أضعاف من (٥٥) ترليون قدم مكعب إلى (١٧٧) ترليون قدم مكعب، ويقدر احتياطيها الإجمالي بـ (٦١٣) مليار برميل^(٤١). وقد بدأت شركة البترول التركية "TPAO" التي تزيد استثماراتها على (١٨٠) مليون دولار في ليبيا، بالتنقيب عن النفط في ليبيا في عام ٢٠٠٠، لكنها أوقفت عملياتها في عام ٢٠١٤. ثم عاودت العمل مرة أخرى بعد توقيع الاتفاقية الجديدة التي ستركز التنقيب عن النفط وفقاً لها في المنطقة الاقتصادية الخاصة الموقعة بين تركيا وليبيا، من خلال تطوير مشاريع مشتركة للطاقة في المنطقة التي تسمى بالهلال النفطي^(٤٢). كما تسعى تركيا لأن تكون موزعاً للنفط الليبي إلى أوروبا^(٤٣).

ب- قطاع البناء وإعادة الإعمار

تُعد ليبيا شريكاً تجارياً كبيراً لتركيا في مجال تقديم خدمات المقاولات منذ عام ١٩٧٩، ففي عام ٢٠١٠، ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ما يقارب (٢,٤) مليار دولار. وكان لتركيا نصيب كبير من عقود البناء حتى عام ٢٠١٠، إذ كانت تتواجد في ليبيا ما يقارب (٦٠) شركة إنشاءات تركية تعمل في قطاع البناء والإعمار وتباشر ما يقارب (١٤٠) مشروع، وقد بلغت قيمة أعمالها ما يقارب (٧,٦) مليار دولار، وبعد أحداث ما يسمى "ثورات الربيع العربي" تراجعت صادرات تركيا إلى ليبيا، وتعثرت مشاريعها الاقتصادية^(٤٤)، وتأثرت بذلك العمالة التركية التي كانت تقدر بـ (٢٥) ألف عامل تركي في ليبيا، ومنذ عام ٢٠١٨ أطلقت تركيا عدة مشاريع اقتصادية في ليبيا باعتبارها جزءاً مهم من إستراتيجية تركيا الاقتصادية والسياسية في شرق المتوسط. وفي فبراير ٢٠١٩، عقدت لجنة الأعمال التركية والليبية اجتماعاً مشتركاً في إسطنبول للمناقشة وإعداد خطة عمل لتوسيع العلاقات التجارية، وفي هذا الاجتماع





أكد وزير التجارة التركي "روهسار بيكان" على أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد وصل ما قيمته (١,٩) مليار دولار^(٤٥). وتطمح تركيا بتنفيذ مشاريع كبرى لاحقاً في مجال إعادة الإعمار والبنية التحتية، بقيمة تصل إلى (١٢٠) مليار دولار. ثانياً - سياق قرار التدخل في ليبيا:

في الواقع يعد التدخل العسكري التركي في ليبيا هو الأكثر تعبيراً عن التحول الجوهري في السياسة الخارجية التركية، فعلى الرغم من عدم وجود حدود تربط بين البلدين، إلا إن هناك عدة أسباب دفعت تركيا إلى استغلال تدهور الأوضاع الليبية وتدخلت عسكرياً، منها: تحقيق مصالحها القومية بإظهار القوة للدفاع عنها في الخارج، في مواجهة المنافسين الإقليميين.

فمنذ إسقاط حكومة القذافي في ليبيا عام ٢٠١١، أصبحت الأزمة الليبية تثير جدلاً واسعاً على الساحة الإقليمية والدولية، نتيجة ما عانت منه ليبيا من أزمات داخلية مركبة، وصراعات متصاعدة بين جهات متعددة تتميز بتضارب مصالحها وتناقضها، واختلاف مبادئها وأفكارها، حسب مبادئ وأفكار وتوجهات القوة الداعمة لها، مما أدى إلى تحويل ليبيا إلى ساحة حرب إقليمية ودولية بالوكالة، وأصبحت الأزمة الليبية وتداعياتها الدولية، من أهم الأزمات التي تشغل المجتمع الدولي، بسبب تداعياتها المختلفة .

وقد تطورت الأزمة الليبية بصورة متسارعة مع بدء الجنرال "خليفة حفتر" قائد "الجيش الوطني الليبي"، هجوماً شاملاً على العاصمة طرابلس في نيسان/ أبريل ٢٠١٩، بهدف السيطرة على كامل البلاد، وإنهاء وجود حكومة الوفاق وحسم الأزمة عسكرياً^(٤٦). ما دعا حكومة الوفاق برئاسة "فايز السراج" إلى طلب الدعم والتدخل من تركيا لتعزيز عملياتها في مواجهة تقدم قوات الجيش الوطني^(٤٧).

بناءً عليه، بدأ التدخل التركي في ليبيا يأخذ طابعاً علنياً، بعد أن تبين أن الدعم الذي كانت تقدمه تركيا إلى حلفائها في طرابلس لم يكن كافياً لصد هجوم "حفتر". ومن ذلك الدعم مثلاً، أرسلت تركيا مستشارين وخبراء عسكريين وسفن محملة بالأسلحة والمعدات العسكرية والدفاعات الجوية ، وقد وصلت سفينة





"أمازون" التركية إلى ميناء طرابلس في مايو ٢٠١٩، تحمل على متنها (٤٠) مدرعة لمساعدة "حكومة الوفاق" (٤٨)، فضلاً عن ناقلات جند مدرعة من طراز "كيريبي" وطائرات مسيرة مقاتلة من طراز "بيرقدار". وقد أدى هذا الدعم إلى إبطاء تقدم قوات "حفتر"، وسمح لقوات "حكومة الوفاق" باستعادة بعض المناطق التي خسرتها عند اندلاع الحرب، لكنه لم يوقفها (٤٩). لذا بدأت تركيا بالاستعداد منذ توقيع الاتفاقية الأمنية بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، بشأن التعاون في مجالات الأمن والتدريب العسكري، والصناعات الدفاعية، ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، وغيرها من أشكال التنسيق العسكري (٥٠).

وبعد تصديق البرلمان التركي على الاتفاقيتين (البحرية والعسكرية) مع ليبيا، في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، بدأ الجيش التركي بتجهيز مركز عمليات وتدريب عسكري داخل ليبيا تمهيداً للإشراف على المساعدات المقدمة لحكومة الوفاق، وقد تكون هذه الخطوة مقدمة لإقامة قاعدة عسكرية تركية دائمة في ليبيا، إذ تم التباحث بين تركيا و"حكومة الوفاق" عن إمكانية استخدام تركيا قاعدة "مصراتة البحرية" وقاعدة "الوطية الجوية" في ليبيا (٥١). ومن ثم شنت القوات التركية هجوماً برياً واسع النطاق في ٢٥ يونيو ٢٠٢٠، بهدف الاستيلاء على الهلال النفطي في منطقة شرق ليبيا، تحت غطاء طائرات "F-١٦" والفرقاطات التركية (٥٢). أسفر عن سيطرة حكومة الوفاق على أثرها مدن الغرب الليبي كاملة، ومحيط طرابلس ومطار طرابلس الدولي، وقاعدة الوطية الجوية الاستراتيجية، ووصلت إلى حدود مدينة سرت وقاعدة الجفرة ذات الأهمية الاستراتيجية (٥٣)، ويهدف أردوغان من وراء ذلك إلى استعادة السيطرة على النفط من قبل حلفائه حكومة "الوفاق". فضلاً عن رغبة تركيا في ترجيح كفة "حكومة الوفاق"، لأنها ترى في "حفتر" وحلفائه تهديداً مباشراً على مصالح تركيا الاقتصادية وأمنها القومي (٥٤).

ثالثاً- مواقف القوى الإقليمية والدولية من التدخل العسكري في ليبيا:





مزيد من الدعم من الاتحاد الأوروبي، فوِّقت مع اليونان اتفاقية بحرية لترسيم الحدود بينهما وتحدد المنطقتين الاقتصاديّتين الخالصتين للبلدين^(٥٨).

٢- موقف فرنسا وإيطاليا

زادت الاتفاقية البحرية التي وقعتها تركيا مع "حكومة الوفاق" من توسع الهوة في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، وقد عبر الزعماء الأوروبيون في بيان أصدره عن إدانتهم لهذا الاتفاق البحري، باعتباره ينتهك القوانين الدولية والحقوق السيادية، وأعلن البيان صراحة عن تضامن الزعماء الأوروبيين مع اليونان وقبرص، اللتين لديهما مخاوف من النفوذ التركي في الأزمة الليبية. وأبدت كل من فرنسا وإيطاليا موقفهما الرافض لتدخل تركيا في ليبيا، وأدانتا إرسال قوات تركية إلى طرابلس لدعم "حكومة الوفاق"، ونددتا بتخطيط تركيا لإقامة قاعدتين عسكريّتين في ليبيا^(٥٩). وقد تصاعدت حدة انتقادات فرنسا لتركيا بعد تدخلها في ليبيا وإحرازها تقدم كبير في غربها، من خلال بيان رسمي لوزير الخارجية الفرنسية "جان إيف لودريان"، رفضت بلاده من خلاله التدخل التركي في ليبيا، معبراً عن قلق بلاده من الوضع المتوتر في ليبيا، وتزايدت خشية فرنسا من النفوذ التركي الذي يمكن أن يهدد مصالحها في ليبيا وأفريقيا؛ ودعا إلى الإسراع بتحقيق وقف لإطلاق النار والذي يتيح العودة للمسار السياسي من خلال جهود الأمم المتحدة^(٦٠). كما حمل الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" تركيا ما وصفه بـ "مسؤولية تاريخية وجنائية" في الصراع الليبي، ورد وزير الخارجية التركي "مولود جاويش أوغلو" بإدانة نهج فرنسا الذي وصفه "المدمر" تجاه ليبيا^(٦١).

٣- موقف الولايات المتحدة

كان موقف الولايات المتحدة في الأزمة الليبية موقفاً ثانوياً، أقرب إلى المراقبة، إلا أن هذا الموقف قد تطور بعد التدخل والوجود الروسي في ليبيا، وسرع من خطى الولايات المتحدة نحو حسم الأمر؛ إذ تخشى أمريكا من أن تؤسس روسيا حضوراً استراتيجياً في ليبيا يتخطى فكرة دعم الجيش الوطني





عسكرياً، كما يمكن أن يعزز لاحقاً بنشر منظومات دفاعية في ليبيا، قد يتطور إلى قاعدة جوية روسية^(٦٢)، وهو ما يشكل خطراً على الناتو. ومن ثم عملت الولايات المتحدة إلى تأييد الطرف الذي يمكن أن يوازن الدور الروسي المتصاعد في ليبيا أي تركيا، لذا تعتبر التدخل العسكري التركي موازناً ومعرقلاً لهذا الدور. وبالتالي فإن تركيا لا تستطيع التحرك بهذه السهولة في ليبيا، لولا الموافقة الضمنية أو غض النظر من جانب الولايات المتحدة لوجود مصلحة لها في وجود طرف تواجه به تدخلات روسيا في ليبيا، لما استطاعت تركيا مواجهة الانتقادات الحادة من شركائها الأوروبيين في "حلف الناتو"، وخاصةً فرنسا، ولا تجنب الإدانة الدولية. ولكن موقفها هذا قد يتغير تماماً؛ أي ضد الوجود العسكري التركي إذا ما ظهرت شراكة تركية روسية في ليبيا^(٦٣).

٤- موقف روسيا

انحسر الدور الروسي في ليبيا بعد الإطاحة بالقذافي عام ٢٠١١، وقد كانت ليبيا قبل ذلك تمثل سوقاً مهماً للسلاح الروسي. ولاحقاً سعت روسيا لتحقيق عدة أهداف إستراتيجية ورأت في الجنرال "حفتر" شريكاً محتملاً لضمان مصالحها في ليبيا؛ للوصول إلى سوق الطاقة الليبية واستخدام موانئ البحر المتوسط^(٦٤)، وسيكون مينائي (طبرق ودرنة) العميقان في ليبيا مفيدان للقوة البحرية الروسية من الناحيتين اللوجستية والحيوية إستراتيجية، وبالاقتران مع "قاعدة طرطوس" في سورية، فسوف تكون منطقة نفوذ واسعة لروسيا بالقرب من الجناح الجنوبي لـ "حلف الناتو" وأوروبا^(٦٥). إلا أن تركيا تدرك أن نفوذ روسيا بليبيا بعد سورية لا يعني تحقيق موقع متقدم بموازاة أوروبا فحسب، وإنما أيضاً محاصرة تركيا في شرق المتوسط، وذلك بالتعاون مع اليونان وقبرص اللتين تعتبران الدور الجديد لروسيا مساعداً في موازنة تركيا، وخاصةً بعد التفوق العسكري الذي أظهرته تركيا في شرق المتوسط، وامتداد نفوذها إلى ليبيا، وهو ما تعتبرانه على حساب حدودهما البحرية^(٦٦).





الهوامش:

(١) محمد عبد الحفيظ الشيخ، تطورات الوضع الليبي سياسياً وعسكرياً وانعكاساته إقليمياً على ضعفتي المتوسط، مجلة شؤون عربية، العدد (١٨١)، ربيع ٢٠٢٠، ص ٤-٥.

(*) الفريد ثاير ماهان: ولد في ٢٧ من سبتمبر ١٨٤٠م - وتوفي في الأول من ديسمبر، ١٩١٤م، يعد ومن أشهر المؤرخين في القوه البحرية الأمريكية وذلك لان خلفيته في هذا الميدان تستند إلى الإعداد العلمي الذي أحرزه من خلال دراسته في الأكاديمية التي تخرج فيها عام ١٨٥٩ وبعد هذا التاريخ أصبح ضابطاً في البحرية الأمريكية وتدرج في سلم الرتب العسكرية إلى أن وصل رتبة أميرال بحري وبعدها تقاعد في عام ١٩٠٨ وله ثلاث كتب هي: (تأثير القوه البحرية في التاريخ، تأثير القوه البحرية في الثورة والإمبراطورية الفرنسية، القوه البحرية في علاقتها مع الحرب). للمزيد ينظر: محمد عبد السلام، علم الجيوبولتيكا علم هندسة السياسة الخارجية للدول، القاهرة: مكتبة نور، ٢٠١٩ ص ٢٢٤-٢٢٥.

(**) هالفورد ماكندر: (١٨٦١-١٩٤٧) مؤسس الجيوبولتيكا البريطانية ومتخصص في الجغرافيا السياسية، وهو استاذ الجغرافيا في جامعة أوكسفورد في عام ١٨٨٧، ومؤلف كتاب (المحيط الجغرافي للتاريخ)، وفي عام ١٩١٠، أصبح عضواً في البرلمان البريطاني عن الكتلة الوحدوية. تُعد نظرية قلب العالم التي جاء بها في مقال له تحت عنوان "محور الارتكاز الجغرافي في تعاليم التاريخ" أول نظرية عامة في الاستراتيجية العامة والقوى العالمية. وكانت فحوى نظريته أن من يسيطر على قلب العالم يسيطر على العالم كله، وانتهى ماكندر إلى فرضياته العلمية والتي يدور فحواها حول ما يأتي: ١- من يحكم شرق أوروبا يحكم قلب الأرض. ٢- من يحكم قلب الأرض يحكم الجزيرة العالمية. ٣- من حكم الجزيرة العالمية حكم العالم. للمزيد ينظر: كلاوس دودز، وديفيد أنكنسون، الجغرافيا السياسية في مئة عام (التطور الجيوبولتيكي العالمي، ترجمة: عاطف معتمد وعزت زيان، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ج (١)، ٢٠١٠، ص ٦١-٦٢-٦٣-٦٤، ٦٩.

(٢) عماد يوسف، تركيا: إستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقارنة جيوبولتيكية، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٥، ص ١٥.

(*) فريدريك راتزل: (١٨٤٤-١٩٠٤)، يعد المؤسس الأول لعلم الجغرافيا الحديثة، وأستاذ الجغرافيا في جامعة ليبزيغ، ألف كتاب "الجغرافية السياسية" في عام ١٨٧٩، ويعد هذا أول كتاب منهجي في الجغرافيا الحديثة يتناول الموضوع السياسي من الجغرافيا؛ إذ إن راتزل قد اعتبر الجغرافيا السياسية جزءاً لا يتجزأ من ميدان البحث الجغرافي، كانت فحوى نظرية راتزل، أن الدولة كائن يكبر ويزداد احتياجاته باستمرار، وأن الحدود هي أشبه بجلد الكائن العضوي، والذي يجب أن يتمدد باستمرار





- (٢٦) حازم حمد موسى، مكانة الموقع الإستراتيجي الحيوي لليبيا في لعبة الصراع الإقليمي والدولي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠، ص ٣٤ - ٣٦.
- (٢٧) أركان إبراهيم عدوان، مصطفى جابر فياض، محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدولية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (١٠)، العدد (١)، ٢٠٢٠، ص ٦٦٨.
- (٢٨) محمود سمير الرنتيسي، "ليبيا في سياسة تركيا الخارجية: حقائق جديدة في معادلات البر والبحر"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ١٢ ديسمبر ٢٠١٩، ص ٥.
- (٢٩) Murat Aslan ve diğerleri, op.cit, p.٦٧.
- (٣٠) محمود سمير الرنتيسي، "ليبيا في سياسة تركيا الخارجية: حقائق جديدة في معادلات البر والبحر"، مصدر سبق ذكره، ص ٦.
- (٣١) Caroline Rose, Turkey Tests the Waters in the Eastern Mediterranean, Geopolitical Future, December ٦, ٢٠١٩, "accessed ٢٢/٥/٢٠٢٢ "https://geopoliticalfutures.com/turkey-tests-the-waters-in-the-eastern-mediterranean/.
- (٣٢) محمود سمير الرنتيسي، "ليبيا في سياسة تركيا الخارجية: حقائق جديدة في معادلات البر والبحر"، مصدر سبق ذكره، ص ٧.
- (٣٣) بكر محمد رشيد البدور، المكانة الإقليمية لتركيا حتى عام ٢٠٢٠ دراسة مستقبلية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٦، ص ٢٥١.
- (٣٤) إمرح كيكلي، العلاقات التركية الليبية: مجالات الأزمة وإمكانات التعاون، مجلة رؤية تركية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، العدد (٦/٤)، ٢٠١٧، ص ٨٦.
- (٣٥) محمد عبد الحفيظ الشيخ، تطورات الوضع الليبي سياسياً وعسكرياً وانعكاساته إقليمياً على ضفتي المتوسط، مجلة شؤون عربية، العدد (١٨١)، ربيع ٢٠٢٠، ص ٤-٥.
- (٣٦) Tankut Öztaş ,Ferhat Polat,Turkey– Libya Relations:Economic and Strategic Imperatives, TRT WORLDresearchcentre,WASHINGTON D.C., DECEMBER ٢٠١٩, p. ١٦.



